النتائج والتوصيات

أولا: نتائج الدراسة:

عرضت الدراسة تحليلا لتعريف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخصائص المميزة لتلك التكنولوجيا، وعلاقته باقتصاد المعرفة، وقياسICT، واتفاقيات تحرير التجارة في مجال ICT، بالإضافة إلى دورها في التنمية. ثم تطرقت الدراسة إلى دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على المستوى العالمي، وذلك على مستوى الدول الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى تناولها لتجربة الهند في هذا المجال. ثم تناولت الدراسة مكونات قطاع ICT وسياسات تطويره كقطاع منتج في مصر. وانتهت بتحليل للواقع التنموي لقطاع ICT في مصر. **ويمكن إيجاز أهم ما انتهت إليه الدراسة من نتائج فيما يلي:**

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البنية المعلوماتية) إحدى الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة.
- يؤدى قطاع ICT دورا رئيسيا في التنمية، كونه قطاع منتج، و قطاع محفز للتنمية. حيث يتمثل دوره في التنمية كقطاع منتج من خلال مساهمته في نمو الاقتصاد القومي، وزيادة الصادرات، واستيعاب المزيد من فرص العمل، وجذب الاستثمار المباشر المحلى والأجنبي. بينما يتمثل دوره في التنمية كقطاع محفز للتنمية من خلال استخدام أدوات وتطبيقات هذا القطاع في سبيل تحقيق التنمية بمفهومها الشامل اقتصادية واجتماعية...الخ، وذلك من خلال نشر المعلومات والمعرفة.
- تزايد حجم السوق العالمي لقطاعات ICT مع تزايد حجم الإنفاق الكلى لها. كما يتزايد دور الدول الناشئة على المستوى العالمي مع زيادة طلبها على منتجات قطاعات ICT، وتعتبر الهند والصين وروسيا والبرازيل ضمن تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك، يتزايد دور الدول الناشئة في مجال صناعة ICT مع زيادة نمو صادراتها من سلع و خدمات ICT، كما يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفق السريع نحو الدول الناشئة من خلال تزايد عمليات الاندماجات والاستحواذات مع شركات ICT في تلك الدول. كما تظهر الأهمية المتزايد للدول الناشئة كمراكز رئيسية على المستوى العالمي في مجال البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تؤدى قطاعات ICT دوراً جوهرياً في النشاط الاقتصادي العالمي وذلك من خلال زيادة إسهام قطاعات ICT في إجمالي حركة التجارة الدولية و ذلك لسلع وخدمات ICT، فضلا عن تزايد نصيبها من الاستثمار الإجمالي، واستيعابها نسبه عالية من قوة العمل.

- يرجع انخفاض معدلات نمو قطاعات ICT على المستوى العالمي إلى تبـــاطؤ الاقتصـــاد العالمي و الناتج عن أحداث الأزمة المالية العالمية. إلا أن خبراء ICT يتوقعون ازدهـــار صناعات ICT في الأجل المتوسط لعدة أسباب منها ظهور مجالات جديدة واعدة تعمـــل على تنشيط السوق العالمي لمنتجات قطاعات ICT مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء و الحوسبة السحابية، بالإضافة إلى تزايد دور قطاع البحوث والتطوير في خلق منتجات جديدة لقطاعات ICT و تزايد دور الدول الناشئة في مجال صناعة ICT والاتجاه المتزايد نحو تدعيم صناعة المحتوى الرقمي و الصناعات المبدعة بما يؤدى إلـــى خلـــق طلب جديد على المنتجات الرقمية عبر الانترنت.
- تعتبر الهند إحدى الدول النامية الرائدة في مجال صناعة البرمجيات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات. حيث تحتل الهند المركز الثالث عالميا في صناعة البرمجيات بعد الولايـــات المتحدة و أيرلندا، فقد بلغت صادرات الهند من البرمجيات حوالي ٤٧ مليار دولار عـــام ٢٠٠٩، كما بلغت صادرات الهند من خدمات IT والخدمات القائمة على ICT حوالي ٦٩ مليار دولار بما يمثل ٤,٢٢% من إجمالي صادرات العالم من تلك الخدمات عام ٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الهند الوجهة الرئيسية للتعهيد على المستوى العالمي إذ تستحوذ على ٥٥% من سوق التعهيد الدولي لخدمات IT عام ٢٠٠٨. و تتمثل أهم عوامل نجاح صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند في توافر رأس المال البشرى الماهر والمدرب في الهند، وتوافر التسهيلات الحكومية المتعددة، وتعدد أنشطة وخدمات تكنولوجيا المعلومات وجودتها، وتوافر البنية الأساسية المعلوماتية.
- تمتلك مصر العديد من المقومات لقيام صناعة ICT، خاصة صناعة البرمجيات، وصناعة مراكز الاتصالات، وصناعة تعهيد الخدمات- لما لهذه الصناعات من دور كبير في زيادة حجم الصادرات وجذب الاستثمار- منها انخفاض تكلفة العمالـــة، وإجـــادة العديـــد مـــن المصريين أكثر من لغة.
- يعكس الواقع الحالي لصناعة البرمجيات سيطرة الشركات الأجنبية عليها، حيـــث تمثـــل الشركات المصرية العاملة في الصناعة كيانات صغيرة و ذات إمكانيات محدودة، فضـــلا عن ضعف صادرات مصر من البرمجيات إذ بلغت نحو ١٥٠ مليون دولار عـــام ٢٠٠٥ بما يمثل ٠,٥٢% من إجمالي الصادرات المصرية لنفس العام، بالإضافة إلى محدوديـــة مجالات و أنشطة صناعة البرمجيات.

- لا توجد صناعة معدات Hardware في مصر، حيث تقتصر علـــى تجميـــع مكونـــات الحاسب الآلي و ملحقاته و استيرادها من الخارج. و هذا يعكس عدم وجود إســـتراتيجية محددة لصناعة الأجزاء الصلبة من الحاسب و الاعتماد على الاستيراد من الخارج لتلبيـــة احتياجات السوق المصري.
- اتخذت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات العديد من السياسات الضرورية لتطوير قطاع ICT كقطاع منتج بما يعمل على زيـــادة الاســـتثمار المباشر و جذب الشركات العالمية و زيادة الصادرات و استيعابه المزيد من فرص العمل، منها إصدار العديد من القوانين و التشريعات التي تهدف إلى التحرير التدريجي وإعـــادة تنظيم و هيكلة قطاع الاتصالات، مثل قانون تنظيم الاتصالات، إنشاء الجهـــاز القـــومي لتنظيم الاتصالات، قانون التوقيع الاليكتروني، قانون حماية الملكية الفكرية. كما تم إضافة أنشطة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لقانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لعـــام ١٩٩٧. وإقامة مجتمعات جديدة لجذب الشركات العالمية في صناعة ICT، مثل القريـــة الذكيـــة، ومشروع المنطقة التكنولوجية الاستثمارية بالمعادي. وفي سبيل سعى وزارة ICT لـــدعم صادرات شركات IT الصغيرة و المتوسطة قامت بإطلاق برنامج (Export-IT). كمـــا عملت على تشجيع الشراكة بين القطاع العام و الخاص و الشركات في مختلف مبـــادرات وبرامج الوزارة، و يضاف إلى ذلك مجموعة البرامج المتخصصة التي أطلقتها في سبيل تنمية المهارات البشرية في مجال ICT، وأخيرا تدعيم البحث و التطوير في مجال ICT.
- بتقييم الدراسة لسياسات تطوير قطاع ICT في مصر، توصلت إلى عدة جوانب ضـــعف بها من أهمها: تركيز **الدولة** على صناعة التعهيد دون الصناعات الأخـــرى لتكنولوجيـــا المعلومات و الاتصالات، كما يوجد بعـــض **أوجـــه قصـــور بإســـتراتيجية تكنولوجيـــا المعلومات و الاتصالات** التي اتبعتها الحكومة المصرية أهمها، عدم اشتمالها على تطوير جميع جوانب الصناعة، و تعويلها على الاستثمارات الأجنبية للنهوض بالصناعة، إذ تركز الهدف الرئيسي من تلك الاستثمارات في خلق فرص عمل دون أن يمتد إلى إقامة صناعة وطنية حقيقة، كما لم تراع تلك الإستراتيجية العلاقات التشابكية التي تربط بين صـــناعة ICT و الركائز الأخرى وثيقة الصلة بالإطار التي تعمل به هذه التكنولوجيـــا. **و فيمـــا يتعلق بالسياسيات التنظيمية و التشريعية**، فان تبعية الجهة التنظيمية للاتصـــالات فـــي مصر (NTRA) للحكومة المصرية قد لا يضمن معها عنصري الشفافية و الحيـــاد فـــي

اتخاذ القرارات، كما أن القوانين المرتبطة بـــــ ICT في حاجة إلى أن تكون أكثر تطورا و صرامة في التطبيق، كما تفتقد قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية إلى التطبيق الصارم هي الأخرى.

كما **تتسم السياسات الخاصة بالتصدير و جذب الاستثمارات** بتركيزها علـــى نشـــاط تعهيد الخدمات و ذلك في إطار منفصل دون امتزاجه في سياق مترابط مـــع المنظومـــة الإجمالية لتطوير صناعات ICT كافة، و هذا ما يؤكد أن قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مصر موجه بصفة رئيسية نحو الخدمات. و فيما **يتعلق بسياسات تنميـــة المهارات البشرية في مجال ICT**، بوجه عام تتبع مصر سياسات تعليم خاطئة و التـــي في ضوئها يتم الفصل بين متطلبات سوق العمل بمجالات ICT، و بين المناهج الدراسية الخاصة بهذه التكنولوجيا و هو الأمر الذي يؤدى إلى عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة لرفع القدرات الإبداعية و التنافسية للشركات العاملة بأنشطة هذه التكنولوجية. و بـــرغم أهمية البرامج التدريبية التي تقدمها وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في مجال ICT، إلا انه يمكن وصفها بالمحدودة، كما أن استهدافها لجميـــع التخصصـــات يشـــكل مزاحمة لخريجي تخصصات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات من جانب التخصصات الأخرى. وفيما يتعلق **بسياسات تدعيم البحث و التطوير في مجال ICT**، برغم وجـــود إستراتيجية للإبداع في مجال ICT إلا انه مع وجود العديد من الممارسات الخاطئة تؤدى إلى عدم إقبال القطاع الخاص المحلى على الاستثمار في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، كما أن الاقتصاد المصري بوجه عام يعانى من ضعف حجم الإنفاق بقطاع R&D، و ذلك بالمقارنة بدول أخرى.

- تناولت الدراسة بالتحليل الدور التنموي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كقطاع منـــتج في الاقتصاد المصري، من خلال المساهمة المباشرة للقطاع في عدة متغيـــرات شـــملت النمو الاقتصادي، الصادرات، العمالة، الاستثمار. كما تناولت تنافسية أداء قطاع ICT في مصر باستخدام عده مؤشرات. **و قد توصلت الدراسة إلى عده نتائج أهمها ما يلي:**

١- يؤدى قطاع ICT دورا متزايدا في نمو الاقتصاد القومي، من خلال تحقيق القطاع لمعدلات نمو مرتفعة، نتيجة للتزايد السريع و المتواصل للنـــاتج المحلـــى لـــه. بالإضافة إلى تزايد المساهمة المباشرة للقطاع في كل من الناتج المحلى الإجمالي

و معدل نموه. و يرى الباحث أن معدلات النمو المرتفعة التـــي حققهـــا القطـــاع ارتبطت معظمها بالتوسع في إنشاء و تطوير البنية الأساسية لـــ ICT، فضلا عن التزايد التدريجي لمعدلات نمو الإنفاق الكلى للقطاع خاصة خدمات الاتصالات.

٢- تتزايد مساهمة قطاع ICT في تنمية صادرات مصر من الخدمات، و يؤكد ذلـــك توجه القطاع في مصر نحو الخدمات. و بتحليل الدراسة لتطور صادرات مصـــر من خدمات الاتصالات، و خدمات الحاسبات و المعلومات، و ذلك بالمقارنة بدول تتشابه اقتصاديا مع مصر من حيث درجة التنمية، توصلت إلى أن لمصر ميـــزة نسبية في تصدير تلك الخدمات، كما يتزايد دور صـــناعة التعهيـــد فـــي تنميـــة صادرات الخدمات. بينما لا تزال مصر متأخرة فـــي صـــادرات ســـلع ICT، إذ يعانى الميزان التجاري لسلع ICT في مصر من عجز كبير مرده عـــدم وجـــود صناعة حقيقية للعتاد Hardware.

٣- أظهرت الدراسة تزايد قدرة قطاع ICT على توليد المزيد مـــن فـــرص العمـــل بالاقتصاد المصري، من خلال تزايد معدلات نمو حجم العمالة المباشرة للقطـــاع، بالرغم من محدودية مساهمتها إلى إجمالي العمالة في مصر، كما تؤدى صـــناعة التعهيد دوراً متزايدا في توفير المزيد من فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، تتميز عمالة ICT بتزايد المهن المتخصصة و انخفاض حجم المهن المؤقتة فضلا عـــن تزايد مساهمة الإناث في عمالة ICT.

٤- تتزايد قدرة قطاع ICT على جذب الاستثمار المباشر المحلى والأجنبي، وذلك من خلال تزايد التأسيس الجديد و رأس المال المصدر لشركات ICT، و الذي تركز في قطاعي تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، نظـــرا لتزايـــد القيمة المضافة بتلك القطاعات . كما تزايد حجم الاستثمارات في البنية الأساسية لقطاع ICT مما انعكس ايجابيا على تحسن مؤشرات البنية الأساسية لقطاع ICT.

٥- يوجد تحسن نسبى في تنافسية أداء قطاع ICT في مصر، إلا انه ما زالت توجـــد فجوة رقمية بين مصر و دول تتشابه مع مصر مـــن حيـــث مســـتوى التنميـــة الاقتصادية، مما يؤكد على حاجة هذا القطاع إلى مزيد من التطوير.

ثانيا: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، تقترح الدراسة العديد من التوصيات لتـــدعيم الدور التنموي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الاقتصاد المصري **و أهمها ما يلي:**

١- تطوير إستراتيجية مصر في الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات لتشمل ما يلي:

- تطوير جميع جوانب صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، ليأتي في مقـــدمتها سبل إقامة صناعة وطنية للأجزاء الصلبة للحاسب Hardware، فضلا عن تـــدعيم صناعة البرمجيات المصرية، و ذلك لرفع الصادرات المصرية من المكونات المختلفة لتلك الصناعة.
- وجود دور واضح للدولة في وضع إســـتراتيجية وطنيـــة لصـــناعة الاتصـــالات و تكنولوجيا المعلومات، على النحو الذي يجعل من معالجة الإبداع التكنولوجي بكافـــة صورة عنصرا رئيسيا يمتلك الأولوية في سياسة الحكومة.
- وضع برنامج زمني تفصيلي لتنفيذ إستراتيجية الاتصالات و تكنولوجيـــا المعلومـــات يأخذ في اعتباره ترتيب مراحل تنفيذ هذه الإستراتيجية، مع ضمان ألا يتم الانتقال إلى تنفيذ المراحل العليا من هذه الإستراتيجية دون التأكد من تنفيذ المراحل الدنيا لها.
- تطوير آليات للمحاسبة، و متابعة الانجازات المحققة بواسطة الفواعل المنوط بهم تنفيذ هذه الإستراتيجية كل في مجاله، الأمر الذي يؤدى إلى الالتزام بتنفيذ هذه الإستراتيجية على أفضل نحو ممكن خلال الفترة الزمنية التي يشملها البرنامج الزمني.
- وجود بيئة ديمقراطية، لما لها من دور كبير في خلق المصـــداقية بـــين الحكومـــة، والفاعلين المنوط بهم تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

٢- إجراء العديد من الإصلاحات التنظيمية و التشريعية بقطـــاع تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصالات في مصر و يقترح:

- استقلال الجهة التنظيمية للاتصالات ممثلة في الجهاز القـــومي لتنظـــيم الاتصـــالات (NTRA) عن الحكومة المصـــرية ممثلـــة فـــي وزارة الاتصـــالات و تكنولوجيـــا المعلومات، و ذلك لضمان عنصري الشفافية و الحياد في اتخاذ تلك الجهة التنظيميـــة لقراراتها. و يستدعى هذا الاستقلال ضرورة وجود آليات تمويل مســـتدامة و فعالـــة تشارك فيها الأطراف المعنية من القطاع الخاص.
- تطوير القوانين المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات– مثل قـــانون حمايـــة حقوق الملكية الفكرية IPR، و قانون التوقيع الاليكتروني E-Signature، وقـــوانين

مكافحة الجرائم الاليكترونية – لتتلاءم مع المستجدات المتلاحقة في هذا القطاع سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، كما يجب تشديد الرقابة على تنفيذ هذه القوانين. و في إطار ذلك التطوير يجب وجود العديد من القوانين و التشريعات الخاصة بتـأمين البيانات، و تأمين الفضاء الاليكتروني، و مكافحة الجريمة المعلوماتية، علـى النحـو الذي يحفز القطاع الخاص المحلى على الإقبال للاستثمار في البحث و التطوير، فضلا عن تحفيز الشركات العالمية من أجل توطين مراكز بحوث و تطوير لها في مصر.

- المراجعة الشاملة لبنود قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣، و ذلـك فـي ضوء التطورات العالمية في النواحي الفنية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ذات الصلة بمجالات الاتصالات و الانترنت. إذ يرى العديد من المتخصصين في مجـال الاتصالات في مصر ضرورة تعديل بنود قانون تنظيم الاتصـالات، و علـى وجـه الخصوص، المادة رقم ٦٧ و المتعلقة بتحديد السـلطات المختصـة بقطـع خدمـة الاتصالات و الانترنت و الظروف التي تستدعى ذلك. و تأتى تلك الضرورة لما خلفه قرار قطع الاتصالات و الانترنت من أضرار جسيمة على هـذه الصـناعة خاصـة صناعة مراكز الاتصال Call centers.

٣- دعم تنافسية أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و تضييق الفجوة الرقميـة في مصر و يقترح:

- وجود مشغل ثاني لتقديم خدمات الهاتف الثابت بجانب الشركة المصرية للاتصالات – المشغل الرئيسي و الوحيد – إذ أن ذلك من شأنه أن يدعم عنصر المنافسة، بما يؤدى إلى خفض تكاليف الاتصالات المحلية و الدولية (للهاتف الثابت و المحمول)، كمـا يؤدى إلى خفض تكاليف النفاذ إلى الانترنت، و بالتالي إلى زيادة المقدرة الاقتنائيـة، يضاف إلى ذلك رفع جودة الخدمة.
- زيادة حجم الاستثمارات في مجـال البنيـة الأساسـية لتكنولوجيـا المعلومـات و الاتصالات، لاسيما في مجال الانترنت ذات النطاق العريض (الثابت و المحمول)، خاصة في المناطق الريفية و النائية، بما يؤدى إلى زيادة النفاذ الأسرى للانترنـت، فضلا عن تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية و الاجتماعية مثل: دعم تطبيقات ICT في عده مجالات مثل التعليم الاليكتروني و التجارة الاليكترونية، دعم بيئة الأعمال و تمكين الشركات الموجهة للتصدير من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، زيادة النفاذ إلى المحتوى الرقمي عبر الانترنت، تدعيم صناعة تعهيد الخدمات خاصة صناعة مراكز الاتصال و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

- تدعيم إنتاج و استخدام و توزيع المحتوى الرقمي العربي على شبكة الانترنت، بما يؤدى إلى تدعيم تنافسية صناعة المحتوى العربي و يوفر فرص عمل و يزيد من فرص التصدير لشركات الأعمال المنتجة للمحتوى العربي في مصر. و جدير بالذكر أن المحتوى العربي لا يزال يشكل نسبة ضئيلة إلى إجمالي المحتوى العالمي إذ بلغ ٠,٥% فقط.

٤- تكثيف الجهود لتطوير و تأهيل القوة البشرية و يقترح:

يجب تطوير قدرات و مهارات الأفراد بهدف استدامة إمداد القطاع بالخبرات والعمالة الماهرة اللازمة لنمو صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال:

- الاهتمام بنظام جودة التعليم في مصر بصفة عامة، وتشجيع التوجه نحو تدريس مادتي العلوم والرياضيات بصفة خاصة، لزيادة أعداد الخريجين من كليات الهندسة و التكنولوجيا.
- التوسع في البرامج التدريبية في المجالات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة مجال البرمجيات، وذلك بإتباع العديد من الآليات منها عقد اتفاقيات تدريب مع الشركات العالمية في مصر لتدريب العمالة المصرية المؤهلة، كما يمكن الاستفادة من تجربة الهند، و ذلك من خلال عقد اتفاقيات مع وادي السيلكيون في الولايات المتحدة لتدريب العمالة المصرية و رفع مهاراتها.

٥- تحفيز الطلب على منتجات صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مصر، على النحو الذي يدعم السوق المحلى و الإقليمي لها، بما يدفع بالصناعة نحو التطور والنمو، و تشجيع الشركات العالمية على إقامة فروع لها في مصر. و يقترح:

- تعميق الوعي المعلوماتي لدى الأفراد و الشركات المحلية، و إبراز أهمية استخدام أدوات و تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في كافة المجالات و الأنشطة، و يفضل استخدام وسائل الأعلام المختلفة في ذلك.
- استفادةً من التجربة الهندية، يتم إلزام جميع الهيئات الحكومية في مصر بإنفاق ٥% من إجمالي دخلها على استخدام أدوات و تطبيقات ICT لديها.
- إبرام اتفاقيات تجارة بين مصر و الدول العربية في مجالات تجارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، إذ تشكل الأخيرة سوق واعد لمصر خاصة في مجال خدمات IT. بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات تجارة بين مصر و الدول الإفريقية.

٦- تكثيف الجهود لزيادة أنشطة البحوث و التطوير، و الابتكار، و يقترح:

- التوسع في إنشاء التجمعات التكنولوجية – على غرار التجربة الهندية – و التي تضم شركات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المحلية و العالمية من جانب، و الجامعات و المراكز البحثية من جانب آخر، وذلك من أجل تفعيل التعاون فيما بينهما بما يخدم احتياجات الصناعة.
- تقديم الحوافز لاستعادة العلماء المصريين المتواجدين بالخارج.
- التوسع في إنشاء مراكز التميز في البحث و التطوير في مختلف المجالات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، لأهمية هذه المراكـز فـي مرحلـة مـا قبـل الحاضنات.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال داخل القطاع و التوسع في إنشاء الحاضنات التكنولوجية.
- تقديم الحوافز اللازمة للشركات العالمية المتخصصة في ICT لتوطين مراكز R&D لها في مصر.

٧- توفير آليات يتم من خلالها تقديم التمويل و الـدعم اللازمـين للمشـروعات الصـغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:

خاصة في المرحلة المبكرة، تشترك فيها الحكومة و القطاع الخاص معاً. و ذلك لمـا تشكله تلك المشروعات كركيزة أساسية للنهوض بالقطاع من خلال مـا تقدمـة مـن أفكـار ابتكاريه جديدة تدعم تطور صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات ككـل، إذ تشـكل الشركات الصغيرة و المتوسطة نحو ٩٣% من إجمالي عدد الشركات العاملة في قطاع ICT في مصر. و تقترح الدراسة من أجل النهوض بتلك المشروعات التوسع في إنشاء صـناديق الاستثمار، و رأس المال المخاطر، و الحاضنات الداعمة لها من أجل زيادة قدرتها التنافسية و قدرتها على التصدير و توليد قيمة مضافة مرتفعة.

٨- تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وإلغـاء الرسوم الجمركية على الواردات اللازمة لتلك الصناعة ومنح حوافز للتصدير في هـذه الصناعة، وتسهيل إجراءات الاستثمار والقضاء على البيروقراطية.

٩- إنشاء قاعدة شاملة للبيانات والمعلومات عن المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن تطـور أداء قطاع تكنولوجيا المعلمات والاتصالات، والصناعات المكونة له، أهمها الناتج المحلى الإجمالي، والعمالة، الصادرات، الاستثمار.